بوابته لافتة كبيرة تؤكد ان «السجن تأديب وتهذيب واصلاح».

ومنذ خروجه من السجن، اقتحم فاروق ميدان السياسة بقوة، وغدا مع منير الريس ابناء كتلة واحدة تقترب من البعثيين، وتنسق مع آل الصوراني. وتعادي آل الشوا، دون ان تقطع حبل العلاقة مع كل من الشيوعيين والاخوان المسلمين.

وحين تشكل المجلس التشريعي في قطاع غزة، في الرابع عشر من اذار (مارس) ١٩٥٨، كان فاروق الحسيني أحد اعضائه بحكم عضويته في المجلس التنفيذي للقطاع؛ اذ تولى رئاسة الشؤون القانونية في قطاع غزة.

وبعد ان عادت الادارة المصرية الى قطاع غزة، في الرابع عشر من اذار (مارس) ١٩٥٧، بدأت الحكومة المصرية، بفضل اصرار اهالي القطاع على عودتها واحباطهم كل مؤمرات التدويل، تفكر بضرورة إشراك اهالي القطاع في ادارة قطاعهم، وبعد مرور سنة على عودة هذه الادارة، وبمناسبة الاحتفال بهذه الذكرى، وفد انور السادات، رئيس مجلس الامة المصري آنذاك، الى القطاع، معلنا تعيين مجلس تشريعي، مع مدراء لعدة مديريات (وزارات)، هي: القانونية، التعليم؛ البلدية والقروية والصحّة، على ان يعين في كل من المديريات الثلاث المذكورة مستشار مصري، كان الآمر الناهي في مديريته، فيما بقيت المديريات الاكثر فعالية في يد مدراء مصريين، فعدا منصب الحاكم العام، كانت ثمة مديرية الداخلية والامن العام، والمالية والاشغال العامة والمواصلات. كما ان قائد الكتيبة العسكرية الفلسطينية ظل مصريا الى ما بعد تشكيل جيش التحرير الفلسطيني في مطلع عام ١٩٦٥، حين آلت قيادة كل فصائل هذا الجيش الى عناصر فلسطينية، وان اشرف المصريون على ادارة التجنيد فيه، لفترة غير قصيرة، واداروها بمهارة وحزم شديدين.

وظل الفقيد عضوا في كلا المجلسين: التنفيذي والتشريعي، حتى صيف العام ١٩٦٤، حين اختاره المرحوم احمد الشقيري، في اول مجلس وطني فلسطيني، عضوا في اول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وظل، منذئذ، عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني، حتى صيف عام ١٩٦٨، ثم عاد الى المجلس منذ عام ١٩٧٢، واختير عضوا في المجلس المركزي الفلسطيني، وضمن مجلس ادارة الصندوق القومي الفلسطيني، فضلا عن تسميته مستشارا قانونيا للقائد العام للثورة الفلسطينية.

وحين احتلت القوات الاسرائيلية قطاع غزة، في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، اختار فاروق الحسيني ان يناضل الى جانب ابناء شعبه. وفشلت اول محاولة لاقامة تحالف بين الشيوعيين والقوميين العرب وبعض الرموز المستقلة، كان فاروق الحسيني واحدا من ثلاثة من هذه الرموز كانت ستشارك في قيادة التحالف المقترح. ومع فشل هذه المحاولة، تشكلت جبهتان في القطاع، ضمت الاولى القوميين العرب وانصارهم، ومعهم كان الفقيد ومنير الريس، فيما شكل الشيوعيون والبعثيون وجبهة تحرير فلسطين الجبهة الثانية. وحملت الجبهة الاولى اسم «طلائع المقاومة الشعبية» فيما تسمت الثانية باسم «الجبهة الوطنية».

وحين اكتشفت سلطات الاحتلال امر «طلائع المقاومة الشعبية»، بدأت بمطاردة عناصر التنظيم، منذ ٢٥ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٨، وتمكنت من القاء القبض على معظمهم، وقد افلت فاروق الحسيني من قبضتهم، وتمكن من الاختفاء في القطاع لأكثر من شهر ثم نجح في الوصول، متخفيا، الى عمان، ومنها الى القاهرة.

وفي القاهرة، غدا الرجل الثاني في ادارة الحاكم العام لقطاع غزة، بعد الحاكم العام، كما اخذ يتعاطى التجارة، بعد ان اصبحت بياراته في غزة مهددة من الاحتلال. وسرعان ما اختاره اصحاب البيارات وتجار الحمضيات في القطاع مندوبا لهم، فوضوه امر تسويق حمضيات القطاع في كل من اوروبا الغربية والمعسكر الاشتراكي.

وقبل أن توافيه المنية بنحو شهر واحد، زار فاروق الحسيني لندن، للعلاج، واخبره الطبيب انه اجتاز مرحلة الخطر، بعد النوبة الثالثة التي اصابت قلبه، واطمأن الفقيد لتشخيص طبيبه المشهور، لكن المنية كانت له بالمرصاد، واقرب من تقرير طبيبه، فاختطفته، وهو لا يزال، بعد، في عز عطائه.

عبد القادر ياسين